

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 85 @ بحقّ الألب الألب والأمر وخلاصة القول أنه يشترط في
بطلان الأمر : 1 - أن يكون في ملك الغير 2 - أن لا يكون
ولاية للأمر فإذا أمر إنسان آخر بأن يتصرف فيما
يملكه من مال أو غيره فأمره صحيح فلا وندم الأمر على
أمره وطلب تضمين المأمور فلا ضمانا عليه (المادة 96) :
لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير إلا إذنه هذه
المادة مأخوذة من المسألة الفقهاء (لا يجوز لأحد
التصرف في مال غيره إلا إذنه ولا ولايته) الوارد في
الدور المتأخر ، فعليه إذا أراد شخص أن يبيّن بيناء
مؤازرًا لحائط بناء إنسان فلا يس له أن يستعمل حائط
ذلك الشخص بدون إذنه حتى ولو أذن له صاحب الحائط فله
بعدئذ حق الرجوع عن إذنه ، كذلك ليس لأحد أن يدخل
دار الآخر أو مزور عتته المؤسسة ببدون إذنه ؛ لأنه
بدخوله الدار أو المزور عتة يكون قد استعملها ، كذلك
ليس لأحد الشراكاء أن يركب الحيوان المشتركة أو أن
يحمّله متاعًا بدون إذن الشريك الآخر فإذا ركبته أو
حمّله وتلف أو يكون ضامنًا حصّة الشريك ، كذلك لو كانت
حائطًا مشتركة بين اثنين واتفقا على نفيها وأراد
أحد ههما أن يزيد ارتفاعها عمّا كانتا عليه قيدًا لا فيحرق
للشريك أن يمنعه عن ذلك ، فعدم جواز فتح باب على
طريق خاص من شخص ليس له حق الممرور بتلك الطريق
والاشتراط كون البياع والمؤجر والواهب والمصالح مالكًا
لذلك المال أو وكيلا عنه صاحبها أو وصيًا عليه أو وليًا
لنفاد البياع ، والإجارة والهبية والصّلاج عن المال من
المسائل المتفرقة عن هذه القواعد (راجع المواد 1219 و
365 و 446 و 857 و 1546 و 1075) قد ذكر به هذه المادة قيدًا وهو (
عدم الإذن) ؛ لأنّ التصرف في ملك الإنسان بإذنه جائز .

وَالْإِذْنَ إِمْسًا أَنْ يَكُونَ صَرَاحَةً وَهُوَ كَمَا مَرَّ مَعَنَا فِي الْمَادَّةِ
 (95) وَإِمْسًا أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً وَهُوَ كَمَا سَيَأْتِي بِبَيَانِهِ فِي
 الْمَادَّةِ تَيِّنٍ (1078 و 1079) . وَالْإِذْنَ صَرَاحَةً هُوَ كَالَّذِي يَحْصُلُ فِي
 تَوْكِيلِ إِنْسَانٍ آخَرَ لِأَنَّ يَشْتَعِلَ فِي إِحْدَى الْخُصُوصَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ
 لِلْمُؤَكَّلِ التَّقْيِيمَ بِهَا كَتَوْكِيلِ إِنْسَانٍ آخَرَ لِأَنَّ يَبِيعَ لَهُ مَا لَا
 أَوْ أَنْ يُؤَجَّرَ لَهُ عَقَارًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . أَمْسًا الْإِذْنَ دَلَالَةً
 فَهُوَ كَذَبِجِ الرَّاعِي شَاةً مُشْرِفَةً عَلَى الْهَلَاكِ فَالرَّاعِي وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ مَأْذُونًا صَرَاحَةً فَقَدِ اعْتَبِرَ اسْتِحْسَانًا مَأْذُونًا . أَمْسًا
 لَوْ كَانَ ذَابِجُ الشَّاةِ غَيْرَ الرَّاعِي فَقَدِ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي
 ذَلِكَ فَالْبَعْضُ مِنْهُمْ يَقُولُ بِعَدَمِ ضَمَانِ الذَّابِجِ ؛ لِأَنَّه يُعَدُّ
 كَالرَّاعِي مَأْذُونًا وَالْبَعْضُ قَالَ بِوُجُوبِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ . قَدْ مَرَّ
 مَعَنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَادَّةِ بِأَنَّ (لِلْوَالِيِّ وَالْوَصِيِّ حَقٌّ
 التَّصَرُّفِ بِإِذْنِ الشَّخْصِ الَّذِي هُوَ تَحْتَ وَلايَتِهِ أَوْ وَصَايَتِهِ)
 ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَالِيِّ وَالْوَصِيِّ كَمَا وَرَدَ فِي الْمَادَّةِ تَيِّنٍ (365 و
 637) . نَأْفِذُ فَإِذَا شَبَّتْ النَّارُ فِي دَارٍ مَثَلًا فَلِلْإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ
 أَنْ يَأْمُرَ بِهِدْمَ الدُّورِ الَّتِي فِي جَانِبَيْهَا مَنْعًا لِسَرِيانِ النَّارِ
 ؛ لِأَنَّه لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ وَلايَةً عَامَّةً فَأَمْرُهُ صَحِيحٌ وَمَشْرُوعٌ